

تسويات اللحظات الأخيرة لشطب السودان من لائحة الإرهاب

الأممية الاقتصادية لا يمكن أن تمر دون سحب اسم السودان من قائمة الدول الراجعة للإرهاب.

وأعلن السودان، الثلاثاء، أنه سيواصل التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن تفجيرات سفارتي واشنطن في كينيا وتنزانيا.

وأكدت وزارة العدل السودانية، في بيان لها أن "الخرطوم ستظل منخرطة في التفاوض مع واشنطن لتسوية هذه القضية وتطبيع العلاقات معها بشكل كامل".

وأوضح البيان أن حكومة السودان تتطلع إلى متابعة الإجراءات القضائية القادمة في هذه القضايا وستظل منخرطة في التفاوض مع الولايات المتحدة لتسوية هذه القضايا وتحرير الشعب السوداني من إحدى التركات الثقيلة للنظام القديم.

وعبر البيان عن تعاطف حكومة السودان الثابت مع ضحايا العمليات الإرهابية، لكنها أكدت مجدداً أن لا علاقة لها بهما أو بأي أعمال إرهابية أخرى.

وأشارت صحيفة "وول ستريت جورنال" إلى احتمال قوي لمراجعة حكم أصدرته المحكمة العليا الأمريكية، الإثنين، ورفضت فيه مسعى السودان لتقليص قيمة العقوبات البالغة 10.2 مليار دولار.

واعتمدت المحكمة العليا الأمريكية في قرارها على قانون اتحادي معدل عام 2008 يُعرف باسم "قانون الحصانات السيادية الأجنبية"، ويسمح بإلزام الدول الأجنبية بدفع تعويضات تأديبية.

ويشكل القرار انتكاسة للسودان في القضية خصوصاً بعدما قضت محكمة الاستئناف بمقاطعة كولومبيا (شمال غرب) في 2017 بأن التعديل تم بعد وقوع تفجيرات نيروبي ودار السلام، ولا يمكن تطبيقه بأثر رجعي.

وحاول البشير في السنوات الأخيرة من عمر نظامه استرضاء واشنطن، حيث دخل معها في مفاوضات مباشرة انتهت جوليها الأولى بقرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 6 أكتوبر 2017، برفع عقوبات اقتصادية وحظر تجاري كانا مفروضين على السودان في العام 1997.

وقبل البدء في الجولة الثانية من المفاوضات التي تستهدف شطب الخرطوم من لائحة الإرهاب، اندلعت احتجاجات شعبية غير مسبوقه في أنحاء السودان، تنديداً بالوضع الاقتصادي والاجتماعي اللذين بلغا مستويات خطيرة، لتنتهي تلك الاحتجاجات بانضمام المؤسسة العسكرية إليها وعزل البشير القابض على الحكم في البلاد منذ العام 1989 في أبريل من العام الماضي.

واستبشر السودانيون بالدخول في مرحلة انتقالية جديدة تنتقل البلاد من أزماتها ولاسيما الأزمة الاقتصادية مع إبداء المجتمع الدولي ترحيباً بنجاح ثورتهم بيد أن السلطة الجديدة اصطدمت بجملة من العوائق من بينها الموقف الأميركي لجهة شطب الخرطوم من اللائحة السوداء حيث رهنه واشنطن هذه الخطوة بضرورة الاستجابة لجملة من الشروط ومن بينها تسوية الملفات القضائية العالقة بينهما.

ووافقته الحكومة السودانية في وقت سابق من هذا العام على دفع تعويضات لضحايا تفجير حاملة الطائرات الأميركية "يو.أس.كول" في اليمن في عام 2000، والذي تبنته القاعدة واتهمت الولايات المتحدة نظام البشير أيضاً بالضلوع فيه.

ورغم أن السلطة الانتقالية في السودان تعتبر أنه من المجحف تحمل خطايا النظام المعزول، بيد أنها تجد نفسها مضطرة إلى الاستجابة للشروط الأميركية في ظل إدراكها بأن معالجة

الخرطوم - يقرب السودان والولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية قضية التعويضات لضحايا التفجيرات التي استهدفت سفارتي الولايات المتحدة في عاصمتي كينيا وتنزانيا في العام 1998، والتي تبنياها تنظيم القاعدة.

ويمهد الاتفاق بشأن هذه القضية إلى شطب اسم السودان من لائحة "الدول الراجعة للإرهاب"، وهي خطوة أساسية في مسار الحكومة الانتقالية السودانية لإنعاش اقتصاد البلاد المنهار، حيث سيكون بإمكانها الحصول على مساعدات وقروض من المنظمات الدولية، كما أن الخطوة ستعدي فتح أبواب البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية.

ورجح تقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية نجاح إدارة الرئيس دونالد ترامب قريباً في إبرام تسوية مع الخرطوم بقيمة 300 مليون دولار بخصوص تعويضات ضحايا تفجيرات نيروبي ودار السلام، التي تتهم الولايات المتحدة نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير بالتورط فيها، لاسيما وأن الأخير تربطه علاقات وثيقة بالجماعات الجهادية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة الذي سبق وأن استضاف زعيمه الراحل أسامة بن لادن مطلع تسعينات القرن الماضي.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، في وقت سابق لـ "توصلنا إلى تفاهم مشترك مع السودان بشأن معالم اتفاق المطالبات الثنائية في المستقبل بشأن تفجيرات السفارتين" وكلف احتضان بن لادن السودان الكثير لجهة وضعه في القائمة السوداء منذ العام 1993، ما أدى إلى نفور المجتمع الدولي منه، وتعرض اقتصاده لخسائر فادحة تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

تحذير إسرائيلي للبنان: أغلقوا مصانع صواريخ حزب الله عون يضرب بعرض الحائط القرار الدولي 1701



مناورات إسرائيلية تحاكي حرباً مع حزب الله

"لن تكون معركة بالصواريخ فقط"، في إشارة إلى أن حزب الله قد يحاول اجتياح أجزاء من شمال إسرائيل.

وفي منطقة مليحة بالقرب من تل أبيب، تعتبر إسرائيل حزب الله أشد تهديداً وأكثرها إلحاحاً. وخلال حرب عام 2006، أطلق الحزب نحو 4 آلاف صاروخ على إسرائيل، معظمها مقذوفات غير موجهة ذات نطاقات محدودة.

ويقول المسؤولون الإسرائيليون إن حزب الله بات يمتلك اليوم حوالي 130 ألف صاروخ وقذيفة قادرة على ضرب أي مكان في إسرائيل. ويؤكد المسؤولون أيضاً أن الحزب يمتلك صواريخ متطورة مضادة للدبابات ومعدت رؤية ليلية وقدرات لا بأس بها في الحرب السبرانية.

ويعمل حزب الله على طول الحدود، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار للأمم المتحدة الذي أنهى حرب 2006. وأسس الحزب وجوداً في جنوب سوريا، بالقرب من مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، مما يوفر جبهة إضافية في حرب مستقبلية. ولعل التحدي الأخطر بالنسبة لإسرائيل هو سعي الحزب لتطوير صواريخ موجهة بدقة.

وقال أحد كبار المسؤولين في حزب الله الشيخ علي ديموش إن الإسرائيليين يخشون من برنامج الصواريخ الخاص بحزب الله. ويشدد "يجب أن يشعر الإسرائيليون بالخوف لأن المقاومة لديها الآن الإرادة والنية والقدرات والقوة لجعل إسرائيل تواجه هزيمة كبيرة في أي مواجهة قادمة".

وقد تأتي تلك المواجهة في وقت أقرب مما كان متوقفاً، حيث اعترفت إسرائيل بتنفيذ العشرات من الغارات الجوية في سوريا المجاورة في السنوات الأخيرة، ويعتقد أن معظمها كان يهدف إلى وقف شحنات الأسلحة الإيرانية أو تكنولوجيا الصواريخ لحزب الله.

واتهمت سوريا إسرائيل بتنفيذ سبع غارات جوية على الأقل في الشهرين الماضيين فقط، ويعتقد أنها استهدفت المصالح الإيرانية ومليشياتها. ولا تكاد الطائرات الحربية الإسرائيلية وطائرات الاستطلاع ذاتية القيادة تغادر الأجواء اللبنانية في الفترة الأخيرة.

وفي الأسابيع الأخيرة، شاركت عشرات الآلاف من القوات الإسرائيلية في مناورة واسعة النطاق في قاعدة "البايكيم العسكرية". كما قامت القوات البرية بإجراء مناورة داخل قرية لبنانية وهمية، وانضمت القوات الجوية والبحرية ووحدات الفضاء الإلكتروني إلى التدريبات.

وقال القائد الإسرائيلي فريدلر "إذا كانت هناك حرب أخرى، فلن يكون أمام إسرائيل خيار سوى عبور الحدود لوقف نيران حزب الله". واعتبر أن محاربة عو راسخ في المناطق المدنية يشبه "القتال وأنت مصفد الأيدي"، لكنه أصر على أن قواته جاهزة. وأضاف "لن يكون الأمر سهلاً، ولكن دون شك سيكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لهم. فهم لا يمتلكون الوسائل لإيقاناً".

رسالة إسرائيلية قد تكون الأخيرة للبنان بضرورة التحرك وإغلاق مصانع الصواريخ التابعة لحزب الله، وتزامن هذه الرسالة مع تكثيف إسرائيل لمناورات عسكرية تحاكي حرباً مع الحزب اللبناني، ما يعزز الشعور بإمكانية اندلاع حرب لن تكون كسابقاتها.

بيروت - كشفت مصادر سياسية لبنانية أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش نقل الأربيعاء إلى الرئيس اللبناني ميشال عون تحذيراً من إسرائيل بضرورة إزالة حزب الله مصانع الصواريخ التي أقامها داخل الأراضي اللبنانية وإلا فسيتحمل لبنان تبعات النتائج المترتبة على وجود هذه المصانع.

وأوضحت المصادر أن الرئيس اللبناني أكد للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حرص بلاده على استمرار الهدوء في الجنوب بالتعاون مع القوات الدولية العاملة في المنطقة، متفادياً بل إن ذاته إبداء أي موقف حيال مصانع صواريخ حزب الله من منطلق أنها ليست موجودة.

وقال الكولونيل بسراييل فريدلر، القائد الإسرائيلي الذي أشرف على مناورة استمرت لأسابيع في محاكاة لحرب مع الحزب في قاعدة بشمال إسرائيل، "نحن نستعد بجديّة للحرب القادمة، ولا نسلك أي طريق مختصرة لأننا نفهم أننا يجب أن نكون أقوياء للغاية لهزيمة العدو".

وظهر حزب الله كمجموعة فدائية في ثمانينات القرن الماضي، بتحويل من إيران لمحاربة القوات الإسرائيلية التي تحتل جنوب لبنان. ونجح الحزب في دفع إسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب في مايو 2000، بفضل حرب العصابات التي خاضها ضدها والتي تقوم على زرع قنابل على جوانب الطرق التي تمر بها القوات الإسرائيلية، فضلاً عن استخدام القناصة. وتطورت قدرات حزب الله منذ ذلك الحين، إلى أن تحول إلى أقوى كيان عسكري وسياسي في لبنان، ويسيطر الحزب وحلفاؤه اليوم على رئاسة الجمهورية والبرلمان اللبناني وعلى الحكومة برئاسة حسان دياب.

وقال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت هلال خشان "على الصعيد المحلي، بات حزب الله القوة المهيمنة في لبنان، لكن وضعه على الصعيد الإقليمي محفوف بالمخاطر بسبب الضغط الإسرائيلي والاضطراب الداخلي وأزمة داعمية الإيرانيين المركبة".

ورغم مراكمته للخبرات العسكرية على الأراضي السورية وتعزيز قدراته التسليحية بيد أن الحزب لا يبدو أنه قادر على تحمل الدخول في صراع عسكري مع إسرائيل، حيث يعيش الاقتصاد اللبناني في حالة من الفوضى، ويات حوالى نصف اللبنانيين يقعون في فقر، بما في ذلك معاقل حزب الله، ويعاني الحزب من الناحية المالية بسبب العقوبات الأميركية المفروضة عليه وعلى إيران.

وللحرب في سوريا أيضاً ثمنها حيث خسر حزب الله حوالي 2000 مقاتل أثناء القتال إلى جانب قوات الرئيس السوري بشار الأسد.

ويرى الخبير في شؤون حزب الله قاسم قصير أن الحزب ليست لديه مصلحة في خوض حرب ضد إسرائيل لكنه يستعد لها منذ فترة طويلة، مضيفاً

بيروت - كشفت مصادر سياسية لبنانية أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش نقل الأربيعاء إلى الرئيس اللبناني ميشال عون تحذيراً من إسرائيل بضرورة إزالة حزب الله مصانع الصواريخ التي أقامها داخل الأراضي اللبنانية وإلا فسيتحمل لبنان تبعات النتائج المترتبة على وجود هذه المصانع.

وأوضحت المصادر أن الرئيس اللبناني أكد للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حرص بلاده على استمرار الهدوء في الجنوب بالتعاون مع القوات الدولية العاملة في المنطقة، متفادياً بل إن ذاته إبداء أي موقف حيال مصانع صواريخ حزب الله من منطلق أنها ليست موجودة.



هلال خشان
وضع حزب الله الإقليمي محفوف بالمخاطر

وقالت المصادر إن الرئيس عون لم يتجاهل التحذير الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً القرار الدولي 1701 الذي يؤكد صراحة ضرورة سيطرة السلطة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية وليس على الجنوب وحده.

وأطع كوبيتش الرئيس عون "على المداورات التي تمت الأسبوع الماضي خلال مناقشة مجلس الأمن الدولي للتقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن مراحل تنفيذ القرار 1701، والإلتزام الذي أبدته دول مجموعة دعم لبنان لإقرار الخطة الاقتصادية، وتدابير النزوح السوري إلى لبنان".

وأكد كوبيتش، بحسب البيان، "أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن لا تزال تدعم عمل يونيفيل في جنوب لبنان بهدف تطبيق القرار 1701.

ويرى مراقبون أن موقف الرئاسة اللبنانية من الاتهامات الإسرائيلية كان متوقفاً لاسيما وأن الرئيس عون هو حليف استراتيجي لحزب الله وقد حرص منذ توليه منصبه في العام 2017، على تلميع صورة الحزب، والتغطية على نشاطاته.

ويشير المراقبون إلى أن فرص اندلاع نزاع مسلح جديد بين إسرائيل وحزب الله اللبناني قائمة وإن كان الطرفان لا يرغبان فيها. وسبق وأن هددت إسرائيل مراراً بأن أي حرب جديدة مع الحزب لن تستثنى لبنان وأن الأخير سيكون الخاسر الأكبر، لاسيما في ظل حالة الضعف الشديدة التي يعيشها نتيجة أزمته الاقتصادية والمالية.

وتدرس إسرائيل وحزب الله سيناريوهات الحرب المقبلة، التي يقول

المؤسسة الأمنية الإسرائيلية

تفند إعلان عباس: التنسيق قائم بيننا

البدء اعتباراً من الأول من يوليو بتطبيق خطوة الضم.

وتلقى هذه الخطوة اعتراضات عربية وتحفظات دولية، وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان الأربعاء إن قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية جزئياً سيمثل انتهاكاً خطيراً وأن فرنسا تعمل مع شركاء أوروبيين للتوصل إلى خطة تحرك مشتركة لمنع ذلك والرد عليه في حال أقدمت عليه إسرائيل.



جان إيف لو دريان
قيام إسرائيل بضم الضفة جزئياً يمثل انتهاكاً خطيراً

وأوضح لو دريان خلال اجتماع برلماني "على مدى الأيام القليلة الماضية عقدنا عدة مؤتمرات بالفيديو مع زملاء أوروبيين بهدف اتخاذ قرار بشأن إجراء مشترك لمنع والرد في نهاية المطاف إذا اتخذ مثل هذا القرار".

وتستند خطوة الضم الإسرائيلية التي من شأنها عملياً إنهاء خيار حل الدولتين على خطة للسلام طرحتها الإدارة الأميركية في يناير الماضي وتقوم على الاعتراف بالمستوطنات وبيعها ضوء أخضر لضم الغور الذي تسيطر عليه إسرائيل عملياً.

التفاهات والاتفاقات، بما فيها الأمنية". وأضاف "على سلطة الاحتلال الإسرائيلي ابتداء من الآن، أن تتحمل جميع المسؤوليات والالتزامات أمام المجتمع الدولي كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين المحتلة، بكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات وتداعيات، استناداً إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949".

وكان عباس هدد مراراً بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، بيد أن تلك التصريحات لم تنفذ، ويستبعد محللون فلسطينيون أن يقدم الرئيس الفلسطيني فعلاً على هذه الخطوة لإدراكه بأن إنهاء اتفاقيات أوسلو سيعني بالنهاية حل السلطة الفلسطينية التي جاءت بناء على تلك الاتفاقيات، والأحد وافق البرلمان الإسرائيلي على حكومة الوحدة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ومنافسه السابق بيني غانتس، وبموجب اتفاق بين الرجلين، تستمر حكومة الوحدة لمدة ثلاث سنوات، بحيث يتقاسم نتانياهو، الذي يحكم منذ 2009، وغانتس رئاسة الوزراء مناصفةً يبدأها الأول لمدة ثمانية عشر شهراً.

وأكد نتانياهو في خطاب أمام الكنيست المضي قدماً في مخطط لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. ووفقاً للصفحة الموقّعة، يمكن للحكومة الجديدة

رام الله - أكد مسؤولون أمنيون إسرائيليون الأربعاء أنه لم يطرأ أي تغيير على مستوى التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، في تفنيد لإعلان الرئيس محمود عباس عن انتهاء العمل بجميع الاتفاقيات والتفاهات مع الجانب الإسرائيلي والأميركي بما في ذلك اتفاقات التنسيق الأمني.

وقال موقع "اللالا" الإسرائيلي عن مسؤول أمني قوله "من غير المحتمل أن يقطع عباس جميع الاتفاقيات والعلاقات مع إسرائيل، لأنها تخدم الطرفين"، مشدداً على أن مخاوف عباس من استغلال حركة حماس "عدوه اللدود" للوضع ستضطره لإعادة النظر في حساباته أكثر من مرة قبل الذهاب في هذا الخيار.

وأكد المسؤول أن التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يُعرف بأنه "مهم للغاية لكلا الجانبين". ونقل الموقع عن مصدر أمني آخر قوله إن المؤسسة الأمنية تتابع عن كثب ما إذا كان تهديد عباس سيطبق هذه المرة.

وأعلن عباس في وقت سابق أن السلطة الفلسطينية أصبحت "في حل من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع الحكومة الأميركية والإسرائيلية" بما في ذلك اتفاقات التنسيق الأمني مع إسرائيل، جاء ذلك على خلفية إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو نيته ضم أجزاء من أراض في الضفة الغربية لاسيما بعد حصوله على ضوء أخضر أميركي.

ويستهدف هذا الضم الذي قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عنه خلال زيارة له إلى إسرائيل الأسبوع الماضي إنه "قرار إسرائيلي"، المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأيضاً غور الأردن الذي يشكل ثلث مساحة الضفة.

وأوضح عباس خلال اجتماع لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مقر الرئاسة بمدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة الثلاثاء أن "منظمة التحرير، ودولة فلسطين قد أصبحت اليوم في حل من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك



هل سينفذ عباس تهديده هذه المرة